الثورة ALTHAWRAH
Wednesday : 3 Moharam 1435 - 6 November - Jssue No. 17884

حلت في المرتبة الـ133 عالمياً من بين 189 دولة

أكبر تراجع لليمن في بيئة أداء الأعمال 2014م

تراجعت اليمن 15 مرتبة في التقرير السنوي لمؤشر بيئة أداء الأعمال 2014م الصادر عن البنك الدولي حيث تراجعت للمرتبة 133 من 118 من بين 189 دولة كانت عليها مطلع العام الحالي.

وشمل التراجع معظم مؤشرات قياس أداء الأعمال ،المتمثلة بعملية بدء تنفيذ المشاريع ومنح التراخيص وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وغيرها من المؤشرات المعتمدة في قياس بيئة أداء الأعمال من قبل المؤسسات والخبراء التابعين للبنك الدولي.

ووفقاً لخبراء اقتصاد فإن هذا التراجع الكبير يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع مختلف الأعمال التجارية والاقتصادية والاستثمارية وعدم قيام الجهات المختصة بأي إجراء تشريعي أو قانوني لتسهيل الأعمال وخلق بيئة محفزة وآمنة لرؤوس الأموال وممارسة مختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

وبحسب خبراء فإن هناك ضرورة لاصلاح وتطوير بيئة أداء أنشطة الأعمال في اليمن من خلال إيجاد منظومة شاملة من التشريعات والقوانين وتنفيذها على ارض الواقع لتحفيز الأعمال وتنميته، وأكدوا أهمية بذل جهود كبيرة في مجال الاصلاحات التشريعية والقانونية الهادفة لتبسيط الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري في البلاد.

تقرير / محمد راجح

ويغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014م، وهو تقرير رئيسي تصدره مجموعة البنك الدولي، 189 اقتصادا و10 مجموعات من المؤشرات هي بدء النشاط التجاري، استصدار تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

ترتيب

وتصدرت دولة الإمارات العربية قائمة الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014م، حيث جاءت في المرتبة الـ 23 متقدمة على السعودية التي جاءت في المرتبة الـ 26 والبحرين التي حلت في المرتبة الـ 46 وسلطنة عمان والتي جاءت في المرتبة 47 وقطر التي حلت في المرتبة 48 والكويت التي جاءت في المرتبة 104.

وجاءت المغرب في صدارة دول منطقة شمال أفريقيا في القائمة حيث جاءت في المرتبة 87 متقدمة على مصر التي حلت في المرتبة 128 مقارنة بالمرتبة 109 العام الماضي والسودان التي حلت في المرتبة 149 والجزائر في المرتبة 153 وجنوب السودان في المرتبة 186 وليبيا في المرتبة 187.

وتضن تقرير أنشطة الأعمال 2014م، وهو استطلاع سنوي يرصد مدى تيسير ممارسة الأعمال في مختلف أنحاء العالم ، دولا عربية أخرى مثل لبنان الذي جاء في المرتبة 111 والأردن في المرتبة 119 وفلسطين في المرتبة 138 والعراق في المرتبة 151 وسوريا في المرتبة 165 وموريتانيا في المرتبة 173.

اجراءات

ورصد التقرير ارتفاعا في وتيرة إصلاح أنظمة أنشطة الأعمال خلال العام الماضي، مع إقدام 114 اقتصادا على إجراء 238 إصلاحا، مقابل 108 اقتصادات أجرت 201 إصلاح في عامي 2011 و 2012م.

وقال البنك الدولي: إنه تم في هذا العام إجراء عدد أكبر من الإصلاحات بزيادة 18% وهو ثاني أعلى رقم من الإصلاحات منذ الأزمة المالية".

وأضاف: إن هذا الانتعاش في وتيرة إصلاح الأنظمة يحمل أنباء سارة خاصة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تمثل المولد الرئيسي للوظائف في العديد من أنحاء العالم."

واعتبر البنك هذه الزيادة هي جزء من توجه مستمر منذ 10 سنوات تقلصت خلالها الفترات التي تستغرقها إجراءات بدء النشاط، وشهدت توحيدا لإجراءات تصدير واستيراد السلع، كمثالين فقط على الإصلاحات.

ويذكر التقرير الذي يتم إصداره منذ عام 2009م، أنه في منطقة أفريقيا، نفذت 66% من البلدان إصلاحا واحدا على الأقل العام الماضي مقابل 33% في عام 2005م.

وهناك 9 بلدان أفريقية من بين أفضل البلدان العشرين تحسنا في أنشطة الأعمال منذ عام 2009م وهي: بينن، وبوروندي، وكوت ديفوار، وغانا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ورواندا، وسيراليون وتوغو.

وزير التعليم الفني يدعو كليات المجتمع الخاصة إلى الإسهام بفاعلية في تنمية المجتمع

عبدالباسط النوعة

أكد الدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني ان الفساد موجود ولا يمكن إيقافه إلا بالتعليم النوعي والتأهيل والتدريب وهذا لن يتأتى إلا من خلال إيجاد البيئة المناسبة للتعليم الفني الذي تعتبر كليات المجتمع العامة والخاصة أحد أركانه الأساسية .

جاء ذلك في كلمة ألقاها في اللقاء التشاوري لمجلس كليات المجتمع الخاصة الذي نظمته أمس وزارة التعليم الفني " المجلس التنفيذي لكليات المجتمع.

وأشار إلى أن اليمن بحاجة ماسة إلى تأهيل وإنتاج المهارات الكافية والكوادر المؤهلة التي تستطيع انتشال الواقع وإخراج المجتمع من الحالة التي يعيشها .

وأكد أن كليات المجتمع الخاصة يعول عليها الكثير على صعيد توفير الكوادر المؤهلة، مضيفا أن هذه الكليات لا ينبغي لها أن تنظر إلى الربح بدرجة أساسية بل عليها أن تدرك أهمية الدور الذي تقوم به من منظور وطني وأخلاقي وإنساني ، لإنتاج بيئة أفضل وخدمات يحتاج إليها المجتمع .

وقال : نريد أن تأخذ هذه الكليات حريتها حتى تمارس دورها الهام في هذا البلد الذي يمتلك ثروة بشرية هائلة تحتاج فقط إلى تأهيل ليتم استثمارها وعلى الجميع أن يدرك أن الإنسان عندما يستهلك قدراته يعود إلى نقطة الصفر ولهذا لابد على الإنسان دوما أن يطور وينمي قدراته .

لافتاً بأن وزارته سوف تقدم الدعم المادي والمعنوي الذي يكفل تطوير القدرات وتنميتها ولكن على مؤسسات التعليم البدء في العمل من اجل ذلك وهذا الدور مطلوب من القطاع الخاص قبل العام .

من جانبه أوضح الدكتور عبدالرحمن جامل رئيس المجلس التنفيذي لكليات المجتمع أن المجلس يسعى الى تطبيق نظام الجودة في كافة كليات المجتمع عامة وخاصة وقد وقع مؤخرا اتفاقية لتطير هذا المشروع مع مجلس الاعتماد الأكاديمي التابع للتعليم العالي .

مشيراً إلى أن المجلس لديه لائحة باحتياجات كليات المجتمع على كافة الكليات أن تسعى إلى تطبيقها كل في ما يخصه ولعل اللوائح الداخلية والنظام الأساسي من أبرز الأشياء التي لابد أن تتوفر في كافة الكليات .

وأشار إلى أن الوزارة أو الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع لا يعمل ضد كليات المجتمع الخاصة وإنما يسعى الى ايجاد علاقة تكامل من أجل الدفع بالتعليم الفني الى مراتب متقدمة وعلى كل الكليات التركيز على البعد الإنساني في التعليم مثل الأنشطة والرحلات وتبادل الزيارات فيما بين طلاب الكليات .

هذا وكان الأخ وزير التعليم الفني قد اطلع على هامش اللقاء الذي عقد في كلية الجزير للعلوم الطبية على أقسام وتجهيزات الكلية وطاف ومعه عميد الكلية ومدرسوها على كافة ملحقاتها وقاعات المحاضرات ومعامل التدريب .

اليمن تبحث الاستفادة من التجربة الألمانية في مجال الاتصالات

صنعاء / سبأ

التقى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر أمس بصنعاء سفيرة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى اليمن كارولا مولر هولتكيمبر .

وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين البلدين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة من التجربة الألمانية في هذا المجال.

وفي اللقاء ثمن وزير الاتصالات جهود ألمانيا ومواقفها الداعمة لليمن في مختلف الظروف .. لافتا إلى أن تلك المواقف محل تقدير من قبل اليمن قيادة وحكومة وشعبا.

من جانبها أكدت السفيرة الألمانية دعم بلادها لليمن في الجوانب الاقتصادية والتنموية، وتعزيز إنجاح الحوار الوطني في إطار التسوية السياسية وتجاوز الفترة الانتقالية الراهنة وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

اجتماع تنسيقي لمانحي القطاع السمكي

صنعاء - سبأ

أكد وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري، أهمية توفير التمويلات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي.

جاء ذلك خلال الاجتماع التنسيقي الثالث بين وزارة الثروة السمكية والمانحين الداعمين للقطاع السمكي الذي ينعقد تحت شعار(حشد التمويلات لتنمية القطاع السمكي والذي نظمته وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفـــــاد) .

وأشار الوزير السقطري إلى أهمية حشد التمويلات اللازمة والمطلوبة من المناحين الداعمين لتنمية القطاع السمكي والتي خصصت مبلغ 30 مليون دولار من قبل المملكة العربية السعودية لتشييد البنية التحتية ومبلغ 11مليون دولار من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

ونوه الوزير السقطري بالأهمية الاقتصادية لهذا القطاع وضرورة تشيد البنية التحتية له وإجراء الدراسات والبحوث السمكية وتنظيم النشاط السمكي وفق الآلية الخاصة بمنح تراخيص الاصطياد الذي تعتزم الوزارة العمل به .

وخلال الاجتماع تم استعراض ورقة عمل مقدمة من قبل الدكتور هناء رشيد مدير عام التخطيط والإحصاء متعلقة بالمشاريع السمكية وكذا ورقة عمل مقدمة من قبل سعاد أنور خان مدير عام المرأة الساحلية بالوزارة.

كما جرى في الاجتماع الاستماع إلى العديد من المداخلات من قبل ممثلي المنظمات الدولية المانحة للقطاع السمكي مؤكدين في هذا الصدد على ضرورة تقديم مزيد من الدعم للقطاع السمكي كونه من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة.

حضر الاجتماع وكلاء الوزارة ورؤساء الهيئات السمكية وهيئة أبحاث علوم البحار وعدد من ممثلي المنظمات الدولية في اليمن ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي و عدد من مسؤولي وزارة الثروة السمكية.

محلي تعز يناقش الأوضاع الأمنية والتنموية بالمحافظة

تعز/أكرم الرعوي

أكد المجلس المحلي بمحافظة تعز في اجتماعه أمس برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي الأخ محمد أحمد سعيد الحاج، أهمية التسريع في وتيرة التنمية الشاملة وتعزيز جهود الأمن والإستقرار وتثبيت السكينة العامة وملاحقة المطلوبين أمنياً وإنهاء كافة المظاهر المسلحة.

وأقر المجلس المحلي في اجتماعه والذي وقف فيه أمام الأوضاع الأمنية والتنموية والإدارية في المحافظة، الخطة والموازنة السنوية المجمعة للعام 2014م للمحافظة، حيث بلغت تقديرات الإيرادات والنفقات خمسة وستين ملياراً ومائتين وأربعة عشر مليوناً وثمانمائة وتسعين ألف ريال.

فيما بلغ عدد المشاريع الخدمية التي رصدت لها اعتمادات في الموازنة ستمائة وخمسة عشر مشروعا بتكلفة 6 مليارات وثلاثمائة وستة وسبعين مليوناً وثمانمائة وستة وثلاثين ألف ريال، وبلغت مشاريع قيد التنفيذ أربعمائة وثلاثة وثمانين مشروعاً بتكلفة أربعة مليارات وأربعمائة وأربعين مليوناً وسبعمائة وستة وسبعين ألف ريال.

كما بلغت المشاريع الجديدة مائة واثنين وثلاثين مشروعاً بتكلفة مليار وتسعمائة وثمانية وعشرين مليوناً وستين ألف ريال والتي شملت جميع الوحدات الإدارية في المحافظة بصورة عادلة.. وشدد الاجتماع «على أهمية التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والتركيز على المشاريع التي تلامس هموم المواطنين.

56 مليار ريال الإيرادات المركزية منذ بداية العام بالحديدة

الحديدة /سبأ

ارتفعت الإيرادات المركزية لمحافظة الحديدة خلال الـ8 الأشهر الماضية من العام الجاري إلى 56 ملياراً و143 مليون ريال مقابل 45 ملياراً و81 مليون ريال في الفترة المقابلة لها من العام الماضي.

وأوضح مدير عام مكتب المالية بالمحافظة عبدالله حاجب لـ«سبأ» أن مبلغ 29 ملياراً و530 مليون ريال من إجمالي المبلغ المذكور إيرادات لمكتب الجمارك ، و22ملياراً و537 مليون ريال إيرادات مكتب ضرائب كبار المكلفين .. مبينا أن الإيرادات المحلية والمشتركة للمحافظة حتى أغسطس الماضي بلغت ملياراً و 905 ملايين و623 ألف ريال .

تدشين المرحلة الثانية لتحزيم المناطق الحضرية بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م

كتب /أحمد الطيار

دشن الجهاز المركزي للاحصاء أمس المرحلة الثانية من تحزيم وتحديد القطاعات والأقسام والبلوكات للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م بإجراء الدورة التدريبية للعاملين في الميدان وعددهم 293 مشرفا ومساعدا ورئيس فريق وباحثاً .

وومن المقرر أن ينطلق العمل الميداني في الـ11 من الشهر الجاري ويستمر 25 يوما في جميع المناطق الحضرية بالجمهورية اليمنية .

وفي افتتاح الدورة التدريبية أهاب رئيس الجهاز المركزي للاحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد- مدير التعداد الدكتور حسن ثابت فرحان بالمتدربين الحرص أثناء التدريب النظري على استيعاب كافة مقررات التدريب بهمة ونشاط فيما يتطلب منهم العمل الميداني الاخلاص ودقة التنفيذ لهذا العمل الوطني الكبير .

وأكد رئيس الجهاز المركزي للاحصاء أن هذه العملية تعد من اهم عمليات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م وأن أي خطأ فيها سيؤدي لاحداث خلل في التعداد بأكمله الأمر الذي يقتضي الدقة والجودة في العمل من الجميع .

وبين رئيس الجهاز أن المتدربين تم اختيارهم بعناية فائقة من أجل حسن سير عملية التحزيم ونجاحها بالشكل المطلوب .

وحث على الإلمام بمقررات التدريب ليتم العمل ميدانيا بدقة ووضوح على الوجه الأكمل لأن التعداد مهم لخطط التنمية ومستقبل اليمن ككل وهو عمل وطني كبير ينفذ كل عشر سنوات بجهود كبيرة وأسس علمية محددة.

من جانبه عبر سعيد بن اسحاق مدير مكتب الاحصاء بساحل حضرموت في كلمة المتدرين عن حرص طاقم العمل لمرحلة التحزيم على النجاح بالدقة والجودة المطلوبة ،مشيرا الى استشعار المتدربين لاهمية هذا العمل ومكانته الوطنية وفائدة لحاضر اليمن ومستقبله .

لافتا إلى الخبرة التي يتمتع بها الكثير من المتدربين خصوصا وأنهم يعملون في الاحصاء والمسوحات المنفذة الامر الذي يسهل من مهامهم وحسن التنفيذ وسلاسة المهمة.

كما أشار المنسق العام للتعداد فارس الجهمي في تصريح لـ"الثورة" إلى أنه تم توزيع العمل الميداني وفقا لما تقتضيه أحجام المناطق المستهدفة بالتحزيم في المناطق الحضرية.

وأضاف: إن العمل بمرحلة التحزيم الثانية يستهدف كافة المناطق الحضرية التي تزيد فيها مناطق العد عن منطقتين بالإضافة إلى 400 منطقة تجمع سكاني في الريف ممن تزيد مناطق العد لديها عن منطقتين أما الحضر فسيتم استهدافه بشكل شامل الأمر الذي يعني أن هذه المرحلة ستغطي أكثر من 30% من مساحة الجمهورية اليمنية.

ويتلقى المتدربون مهارات في المفاهيم والتعاريف المستخدمة والتعليمات الارشادية لكيفية التعامل مع الاطر والخرائط وتنفيذ علمية التحزيم حسب المراحل والاساليب والطرق والاشارات المستخدمة وتعليمات الرقابة والمراجعة الميدانية والمواد المستخدمة في العملية.

ويعني التحزيم احصائيا تحديد حدود المدن ضمن عملية إحاطة وتطويق مجموعة المباني أو كتل المباني المتجاورة بحزام من الأسهم لتكوين البلوكات ثم تجميع البلوكات لتكوين الأقسام ثم تكوين الأقسام لتكون قطاعات وتحديد وتحزيم حدود المدن لتفصل عن المناطق الريفية المجاورة.

2,6 مليار ريال الموازنة التقديرية لمحافظة حضرموت للعام القادم

المكلا/ سبأ

أقر المجلس المحلي بمحافظة حضرموت أمس برئاسة أمين عام المجلس صالح عبود العمقي الخطة الاستثمارية والموازنة المالية للسلطة المحلية للمحافظة للعام 2014م .

حيث بلغت التقديرات للإيرادات للسنة المالية 2014م مليارين و639 مليونا و362 ألف ريال، فيما بلغت تقديرات النفقات خلال هذه السنة المالية نحو 34 ملياراً و52 مليون ريال .

وتضمن البرنامج الاستثماري لمحافظة حضرموت نحو 363 مشروعاً خدمياً وتنموياً رصدت اعتماداتها في موازنة السنة المالية بتكلفة إجمالية مليارين و639 مليوناً و 362 ألف ريال منها 290 مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة إجمالية نحو مليارين و 134 مليوناً و 926 ألف ريال فيما تشمل المشاريع الجديدة 73 مشروعاً بتكلفة إجمالية 504 ملايين و436 ألف ريال.